

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ آذار/مارس ٢٠١٢ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إلى عنايتكم ما يلي:

استهدف الإرهاب البيوت الآمنة والأحياء المستقرة في مدينة دمشق صباح يوم السبت ١٧ آذار/مارس ٢٠١٢ بعمليتين إرهابيتين ذهب ضحيتها ٢٧ شهيدا بينهم ٣ أشلاء و ١٤٠ جريحا بعضهم في حالة خطيرة. كما جاءت العملية التفجيرية في حلب صباح يوم ١٨ آذار/مارس استكمالاً لهذا المخطط الدموي الإرهابي، حيث يواصل الإرهابيون التكفيريون ومن يقف معهم ويساندتهم بالمال والسلاح علناً أعمالهم الإرهابية تنفيذاً لمخطط تآمري يستهدف سوريا وشعبها ومؤسستها. إن سقوط عشرات القتلى والجرحى من السوريين الأبرياء ضحايا لهذا الإرهاب الذي يتم بدعم خارجي تؤمنه أطراف إقليمية ودولية معروفة أعلنت بشكل فاضح عن تقديمها للمال والسلاح للمجموعات الإرهابية والمتطرفين الآخرين، يعتبر تحدياً صارخاً لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب الدولي والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

لقد جاءت هذه الأعمال الإرهابية والتحريض الإعلامي الذي يشجع على ارتكابها بعد أن خرج ملايين السوريين إلى ساحات سوريا يوم ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢ ليؤكدوا دعمهم وتأييدهم للإصلاحات التي طبقتها سوريا منذ اندلاع هذه الأحداث قبل عام. كما أنها تأتي بعد أن بدأ المبعوث الأممي كوفي أنان جهوده الدبلوماسية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية بعيداً عن لغة التهديد والتدخل الأجنبي وفي ظل قبول سوريا للمهمة السيد أنان ورفض الأطراف المعارضة للمهمة أو وضع العراقيل الكثيرة بهدف إفشالها. إن لغة القتل والدمار التي تتقنها هذه المجموعات الإرهابية ومن يدعمها تدل على عدم اكتراثها بالإصلاح والديمقراطية، وتصميمها على إفشال الحل السياسي الذي بدأت ملامحه تلوح في الأفق. إن التفجيرات التي شهدتها مدينتنا دمشق وحلب وتدمير المنظمات الإرهابية المستمر



للبنى التحتية التي بذل الشعب السوري إمكانيات هائلة لبنائها تدل بكل وضوح على أن الإرهاب المدعوم من الخارج، بعد توفير المال والسلاح واستقدام الإرهابيين من العديد من الدول بعد تدريبهم فيها، قد فشل في تحقيق أهدافه بسبب صمود سوريا وشعبها الذي كشف أبعاد المؤامرة، وانتقل بتصميم لا مثيل له لإعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع الوطن.

إن ما يجري في سوريا، وخاصة من عمليات انتحارية وتفجيرات قاتلة في قلب الأحياء الأهلة بالسكان في المدن السورية، هو انتهاك لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ولا تبرير مقبول له على الإطلاق، بل إن مكافحة الإرهاب تتطلب من كل الدول أن لا تكون حاضناً للإرهاب، وأن تمتنع عن دعمه وتمويله وحرمانه من أي ملاذ آمن ورفض تقديم أي دعم لوجستي له والتعاون الوثيق مع حكومة الجمهورية العربية السورية لتطبيق الإجراءات المتفق عليها دولياً في محاربة الإرهاب. إن الدعوات الصريحة لتسليح المعارضة السورية هو عمل عدائي واضح وتحريض تجب متابعته ومعاقبته، ولا مجال للتسامح مع داعمي الإرهاب تحت أي ذريعة أو عنوان.

وتطالب سوريا الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية بمحاربة الإرهاب ومنع تمويله، بما في ذلك مجلس الأمن ولجنته المختصة، وكذلك إلى مجلس حقوق الإنسان، بحرمان الإرهابيين ومن يدعمهم من أي غطاء لممارساتهم الهدامة حفاظاً على سيادة الدول واستقلالها، وحفاظاً على الأمن والسلام والاستقرار.

وأرجو ممتناً تميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) د. بشار الجعفري

المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية
لدى الأمم المتحدة